

البرلمانيون الأفارقة من أجل التقييم



لتقييم الجيد للبرامج ضروري لتقدم الصحة العمومية.
دعماً لحملة منتدى البرلمانيين الأفارقة من أجل لتقييم
من أجل الدفاع عن الدور الحاسم للتقييم في المبادرات الحكومية.

المحتويات

مقدمة

معالي السيد روجر نكدو دانغ، Roger Nkodo Dang رئيس برلمان عموم إفريقيا، النائب في برلمان الكاميرون

معالي السيد منتقى مبارك (Muntaka Mubarak)، عضو البرلمان الغاني

معالي السيدة راشيل شيبيش (Rachel Shebesh)، عضو البرلمان الكيني

معالي السيد عوض حاج علي أحمد (Awad Hag ali Ahmed)، عضو البرلمان السوداني

معالي السيدة سانتوش فينيتا كاليان (Santosh Vinita Kalyan)، عضو برلمان جنوب أفريقيا

معالي السيدة شيتا ي مينالي (Shitaye Minale)، عضو البرلمان الاثيوبي

معالي السيد باكاري واتارا (Bakary Quattara)، عضو برلمان كوت ديفوار

معالي السيدة زالكه ديالو (Zalikatou Diallo)، عضو برلمان غينيا كوناكري

معالي السيدة فرانسيسكا دومينغوس توماس (Francisca Domingos Tomas)، عضو البرلمان الموزمبيقي

معالي السيد باتريك (Patrick Mayombe Mombioko)، عضو برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية

معالي السيد أمين آل بيلي (Amin Al-Biely)، عضو البرلمان السوداني

معالي السيد بونغاني مدلولي (Bongani Mdluli)، عضو مجلس النواب في مملكة سوازيلاند

حول الاستراتيجيات الأفريقية للصحة

الاستراتيجية الأفريقية للصحة (ASH) مشروع لمدة خمس سنوات بتمويل من مكتب أفريقيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويتم تنفيذه بواسطة علوم الإدارة من أجل الصحة. Management Sciences for Health (MSH).

تعمل الاستراتيجية الأفريقية للصحة ASH على تحسين صحة السكان الأفارقة من خلال تحديد أفضل الممارسات والدعوة لها، وتحسين القدرات التقنية من جهة، وحث المؤسسات شبه الإقليمية الأفريقية على إيجاد استجابة مستدامة لقضايا الصحة من جهة أخرى.

توفر الاستراتيجية للوكالة الأمريكية للتنمية ولشركاء التنمية الأخرى الاتجاهات التنموية بهدف تحسين عملية صنع القرار في سياق الاستثمار في القطاع الصحي.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.africanstrategies4health.org

برز موضوع رئيسي من المقابلات هو اعتراف البرلمانين بضرورة استخدام البيانات في حالة اتخاذ القرار. إنهم تعهدوا جميعا بالدعوة الى زيادة طلب التقييمات وزيادة استخدامها في جميع أنحاء أفريقيا.

أصر البرلمانين على إدراج مبادئ التنوع والمساواة بين الجنسين في السياسة الوطنية مع مراعاة مبادئ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في سعيهم وراء عدم ترك أحد خارج نطاق التنمية. وأبرز البرلمانين قيمة الجهود المشتركة بين القطاعات في مجال التقييم، من أجل خلق فرص على الصعيد الإقليمي ووضع التكامل ضمن أجندة الصحة في أفريقيا.

هذا المنشور يسلط الضوء على مقتطفات من المقابلات التي أجريت مع اثني عشر من البرلمانين. أشرطة الفيديو موجودة على شبكة الإنترنت من خلال قنوات حملة المنتدى العالمي GPFE وعلى الموقع الإلكتروني للاستراتيجية الأفريقية.

لحماية الصحة العامة وتحسين ظروف المعيشة، يجب على الدول أن تعزز قدرتها على إنتاج واستخدام المعلومات الجيدة في مجال الصحة للمساعدة على اتخاذ قرار استراتيجي قائم على أساس بيانات حقيقية على المستوى المحلي ودون الإقليمي والوطني.

تم إطلاق المنتدى العالمي للبرلمانين من أجل التقييم ((GPFE) في نوفمبر 2015 عندما اجتمع البرلمانين من جميع أنحاء العالم مع المندوبين الدوليين الآخرين في نيبال لاعتماد أجندة التقييم EvalAgenda2020.

بدأ المنتدى العالمي حملة لترويج التقييم في البرلمانات. ودعمًا لحملة المنتدى العالمي، ومشروع الإستراتيجية الإفريقية من أجل الصحة (ASH) في شراكة مع برلمان عموم أفريقيا من أجل تعزيز دور التقييم في برامج العمل الصحية على المستوى الوطني والإقليمي.

وأجريت مقابلات مع أعضاء لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في برلمان عموم أفريقيا في الاجتماع الرابع للجنة وفي الجلسة العامة المنعقدة في مارس 2016 في جنوب أفريقيا.

شارك في الحملة اثنا عشر برلمانيا ممثلين لبلدان المناطق الفرعية الأفريقية.

وتم أخذ وجهات نظرهم حول أهمية التقييم من خلال سلسلة من أشرطة الفيديو الدعوية القصيرة. وبدأ نشر أشرطة الفيديو هذه على الجمهور في مايو 2016.





معالي السيد روجر نكودو دانغ

عضو برلمان الكاميرون ورئيس برلمان عموم أفريقيا



"هدف الحكومة هو العمل معا لمصلحة الشعب. عندما نتلقى أموالا، يجب علينا أن نتأكد من استخدام هذه الأموال في مصلحة الشعب"، حسب ما أدلى به الرئيس نكودو دونغ.

"ومن المهم تقييم المبادرات الحكومية". حسب تصريح الرئيس نكودو دانغ أيضا

وللتوصل إلى تقييمات جيدة نحن بحاجة إلى دعم من شركائنا. فالتقييمات الصارمة مهمة جدا بالنسبة لمصداقيتنا " إن البرلمان، في نظر الرئيس، قادر على إنجاز مهمته. ولكنه يعتمد أيضا على الشركاء لتقييم الجودة. وأضاف أن هناك حاجة للتقييم في كافة المجالات ولجميع الأنظمة.

وأضاف "أعتقد أن برلمان عموم أفريقيا احدى الهيئات القادرة على إجراء تقييمات جيدة واستخدام البيانات لمشاريع جديدة في أفريقيا.

يمكن للمؤسسة أن تلعب دور المراقب مع ضمان أن يتم إجراء التقييم خدمة لمصلحة الشعوب الأفريقية"

وأضاف الرئيس "هذا ما جعلني أعتقد أن للتقييم أهمية عند العمل مع الشركاء. يجب القيام برصد وتقييم الأموال المخصصة في الميزانية الوطنية في بلدك".

أكد الرئيس نكودو دونغ أهمية تقييم المشروعات بحيث يكون البرلمانيون على بينة من تأثيرها على السكان الأفارقة ويقدمون تقريرا بهذا الصدد إلى الجهات المانحة.

فبرلمان عموم أفريقيا، في نظره، هو برلمان الشعب الأفريقي. انه يلعب دورا مزدوجا، لأنه يشرف على الأنظمة السياسية للدول الأعضاء من جهة، ويراقب تصرفات الدول في ضوء الحكم الرشيد من جهة أخرى.

"دور برلمان عموم أفريقيا هو تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا. وأعتقد أن من واجبنا أن نرصد و نلعب دور المراقبة في كل بلد.



معالي السيد منتقى مبارك
النائب في برلمان غانا وعضو برلمان عموم
أفريقيا



"إن من الضروري تقييم كل ما
نقوم به إذا كنا نريد حقا تحقيق
النتائج المتوقعة"

وأوضح معالي منتقى مبارك، عضو برلمان غانا أن التقييم أمر بالغ الأهمية في تعزيز السياسات
المستندة إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها، وأنه يجب إدماج العديد من القيم في الاستراتيجيات الوطنية.

الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية،
والأطفال، وكبار السن".

"على الصعيد الوطني يجب علينا أن نشجع هذا التنوع، وخصوصا
عندما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة". ولضمان عدم
إهمال أحد، نحن بحاجة إلى فهم مغزى التنوع في إطار التقييم "

ينبغي على التقييم أن يعطي الأولوية للتنوع "فمعظم السياسيين ليس
لديهم الوقت للتعامل مع التفاصيل.

إنهم يركزون على تقرير التقييم ويتصرفون بمقتضاه؛ لذا، عند تصميم
التقييم يجب علينا التأكد من إدراج هذه القضايا الرئيسية "

في نظر معالي السيد مبارك، يمكن للبرلمانيين أن يؤثروا على
"الأبعاد الشاملة" في بلادهم.

التقييم، في وجهة نظره، يجب أن يكون أكثر تكرارا: "في المستقبل، لا
ينبغي أن يكون التقييم سنويا، بل يجب أن يكون، بدلا من ذلك، في
فترات متقاربة. وفيما يتعلق بالتنوع الذي نحن بصدده، وبسبب
التطورات السريعة في العالم "

وقال معالي السيد منتقى مبارك، الذي كان له شرف رئاسة لجنة
الصحة في البرلمان الغاني إن الأعضاء فهموا مدى أهمية تقديم تقرير
منتظم إلى البرلمان.

كان هذا هو الحال في وضع القوانين الوطنية بما في ذلك قانون
الصحة العامة في البلاد والقانون الوطني بشأن التأمين الصحي.

وحسب رأي معالي منتقى مبارك، يجب على البرلمانيين اتخاذ
القرارات على أساس الحقائق والمعلومات الموثوقة. وإذا لم يكن هناك
آليات للرصد والتقييم، سنفقد كل شيء. " إن من الضروري تقييم كل ما
نقوم به إذا كنا نريد حقا تحقيق النتائج المتوقعة. "

فبدون استراتيجيات شاملة للرصد والتقييم لن يكون البرلمانيون قادرين
على المضي قدما في رصد التقدم المحرز؛ ولا نعرف إذا كنا في
الاتجاه الصحيح، أو كنا في حاجة لتغيير الاستراتيجية "

وأضاف معالي السيد مبارك ان البرلمانيين يجب أن يكونوا على بينة
من أنظمة القيم المختلفة في استراتيجيتهم الوطنية لأن القائمين بالتقييم،
أو خبراء التقييم، يتأثرون بتلك القيم.

"أنا لا أعرف إذا كان هناك بلد لديه نفس القيم. "إن أنظمة القيم تؤثر
على حساسية البرلمانيين فيما يتعلق بقضايا المساوات بين الجنسين
ومن حيث النهج المتبع لصالح الضعفاء بمن فيهم الأشخاص ذوو



سعادة السيدة راشيل شيبش

النائبة البرلمانية الكينية وعضو برلمان عموم أفريقيا



"إذا كنت تعمل دون البحث والتقييم، فهذا يعني أنك لا تعي بالأولويات."

راشيل شيبش عضو في البرلمان الكيني. وقد أشارت إلى أن البرلمانات لا يمكن أن تستغني عن البحث والتقييم. البرامج الاجتماعية التي تتعامل مع حياة المواطن العادي تحتاج إلى الاستفادة من تركيز خاص على التقييمات.

القاعدة هم الذين سيخبرونكم بأن هذا السد على وجه الخصوص يعمل بشكل جيد أو لا يعمل بشكل جيد، أو أنهم بحاجة إلى مزيد من الأنابيب إلى منازلهم. وهكذا تبدأ التقييم وإذا تصرفنا بهذه الكيفية، ستكون كلمتك مناسبة، على الصعيد الوطني، عند ما نتحدث نيابة عنهم للتعبير عن مطالبهم".

وبالنسبة للمستقبل، اقتنعت سعادة السيدة شيبش بأن البرامج الاجتماعية تتطلب اهتماما خاصا أثناء التقييم. "إن البرامج التي تعالج الحياة اليومية للمواطنين العاديين بحاجة إلى مزيد من التركيز على الصحة والتعليم والأمن.

إن هذه القضايا تؤثر على المواطنين، ولذلك يجب التركيز عليها، وخصوصا عند تخصيصات الميزانية. فنحن بحاجة إلى تخصيص المزيد من الأموال للصحة، والمزيد من الأموال للتعليم، والمزيد من الأموال للقطاع الأمني".

وتقول: "إنك، كبرلماني، إذا كنت تعمل دون البحث والتقييم، فهذا يعني أنك لا تعي بالأولويات كما يجب. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن قادرة على تقييم نفسك لمعرفة ما إذا كانت سياساتك تمشي بشكل صحيح وإذا كانت الإنجازات التنموية هي التي تريد أن تتركها."

وقالت: إن أفريقيا، مع الأسف، تفتقر الباحثين والمقيمين الذين يركزون على استخدام التقييم في التخطيط ووضع السياسات. ولذلك فمن المهم للحكومات تخصيص أموال لأعضاء البرلمان لتمكينهم من تعيين متخصصين في التقييم خلال عملية الميزانية.

وفي رأي سعادة السيدة شيبش، يمكن للبرلمانيين تقييم السياسات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بمعالجة هذه المسألة، ليس على الصعيد الوطني فحسب، ولكن أيضا من خلال عملية تشمل حتى القرى.

واستخدمت مثلا في بناء سد. "إنك، كعضو في البرلمان، تريد أن تعرف إذا كان للسد تأثير. عليك أن تذهب إلى المنطقة التي تم بناء السد فيها، وتساءل السكان مباشرة حول التغييرات المترتبة عن ذلك في حياتهم. فهؤلاء السكان لا ينبغي الاستهانة بهم. هؤلاء الناس في طبقات



سعادة السيد عوض حاج علي احمد النائب
البرلماني السوداني و عضو برلمان عموم
إفريقيا



"يجب أن يتصرف البرلمانون
تصرفا علميا، ويقومون بجمع
البيانات وتحليلها."

ويرى سعادة السيد عوض حاج علي أحمد، عضو البرلمان السوداني، أن المفاهيم الاجتماعية مثل المساواة بين الجنسين قابلة للقياس الكمي وعلى البرلمانين تحديد موارد التقييم المناسبة لتحسين النتائج.

"أعتقد أن هاتين المسألتين ينبغي أخذهما بالاعتبار. ما هو نصيب السلطة في المناطق، ونصيب تطوير الخدمات، و نصيب تمثيل المرأة. كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار حتى يكون لدينا هيئة شبه إقليمية في أفريقيا قادرة على المضي قدما في عملية جمع البيانات حول هذه القضايا الهامة.

واكد مجددا أن المشاركة شبه الإقليمية الأفريقية و استراتيجيات التعاون ضرورية لتعزيز مجتمع تقييم أقوى.

"نحن بحاجة الى مزيد من حلقات العمل الإقليمية التي نشرك فيها الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة في مجال التقييم. فبال تعاون معنا، يمكننا تخصيص الأدوار وتوضيح المهمات.

وسيتم مناقشة نتائج هذه الاجتماعات في ورشة عمل أخرى من أجل التقييم وإجراء مقارنة مع دول الجوار. وهذا سيشجع الآخرين على القيام بتقييمات أكثر وتحسين النتائج."

وصرح سعادة السيد علي أحمد، بأن السودان أقامت علاقات جيدة جدا مع المؤسسات الأكاديمية بهدف تحسين التقييم على الصعيد الوطني.

ويستند التقييم الجيد، في رأيه، على توفير الموارد الفعالة شريطة أن يدرك البرلمانون ذلك ويعيّنون مقيّمين مهنيّين.

"يجب أن يكون البرلمانون متواضعين ويقبلون التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع الفكري والأوساط الأكاديمية. ولا ينبغي أن يقولوا بما أنهم انتخبوا، فيمكن أن يعتمدوا فقط على الحس السليم. فالحس السليم لا يكفي هنا، ينبغي أن يتصرفوا تصرفا علميا، ويقوموا بجمع البيانات وتحليلها. ولا ينبغي عليهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم، بل يتركون هذا العمل للخبراء."

وفقا لرأي معالي علي أحمد، إن تقييم السياسات في ضوء العدالة بين الجنسين يمكن وينبغي أن يقاس علميا إذا كان مجتمع التنمية يريد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة التقييم EvalAgenda2020



سعادة السيدة سانتوش فينيثا كاليان
الناتبة في برلمان جمهورية جنوب أفريقيا
و عضو برلمان عموم أفريقيا



"إذا عالجتنا قضايا المساواة بين الجنسين، سنفتح و نعزز المساواة الاجتماعية"

وفقا لرأي معالي سانتوش فينيثا كاليان، عضو برلمان جنوب أفريقيا، لا بد من الاعتماد على البحث القائم على أساس البيانات من أجل وضع السياسات وإشراك السكان في عملية صنع القرار.

"ونظرا لارتفاع نسبة الأمية، نحن نتحدث عن برلمان الشعب في جنوب أفريقيا، وأنا أعتقد أننا بحاجة إلى إشراك السكان في صنع القرار لأن هذا الأخير يؤثر عليهم بشكل مباشر. وبما أننا نقول أن البرلمان للشعب ونقوم بتنظيم مشاورات عامة على كامل أراضي البلد، يجب علينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار أصوات جميع طبقات السكان: الأشخاص المعوقين في المجتمع، والمزارعين والمزارعات وغيرهم. و يجب إشراك كل الأطراف إذا كنا نريد معنى لهذا المفهوم".

وقالت "بما أن الرئيس قد جعل قضية المساواة بين الجنسين في مركز عملها، وبما أن هذه المسألة تم تناولها في الفصل 9 حول المؤسسة المسؤولة عن المساواة بين الجنسين، فهذا يعني أننا ندرك المسألة في جنوب أفريقيا. وللأسف، عندما نناقش هذه القضايا، نركز فقط على النساء في حين أن الرجال لديهم دور ينبغي أن يمثلوه. وإذا عالجتنا هذه القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين، سنزداد انفتاحا وسنعزز المساواة الاجتماعية لأن كلا الاثنتين تؤدي إلى الأخرى".

في وجهة نظرها، كان التقييم مفيدا في ديمقراطية فتية مثل جنوب أفريقيا. وتضرب مثلا في القطاع الصحي، مثل قانون مكافحة التبغ الذي أثار ضجة كبيرة.

"وقد أظهرت أدلة على أن هذا القانون من شأنه أن يكون لصالح مواطني جنوب أفريقيا على الرغم من بعض المقاومة. ولكن بعد اعتماده، كان هناك مناخ مختلف في جلسات الاستماع بشأن اعتماد مشروع القانون. على الصعيد الوطني، نحن في مرحلة دراسة النظام الصحي الوطني. و شعر القطاع الخاص بأنه مهدد ولكن تشير البيانات إلى أن هذا النظام يمكن العمل به بشرط وجود تمويل كاف. وأعتقد أنه سوف يكون مفيدا في المستقبل".

وتقول إنه من المهم بالنسبة للبرلمانيين إشراك السكان في وضع السياسات إذا كانت هذه السياسات ترغب في الانضمام إلى المبادئ التوجيهية التي هي عدم ترك أي شخص وراء.



معالي السيدة شيتاي مينالي
النائبة البرلمانية الإثيوبية وعضو برلمان عموم
أفريقيا.



"ينبغي أن يكون السؤال
الأساسي هو: هل التنمية
لصالح المجتمع بأكمله؟"

سعادة السيدة شيتاي مينالي ، النائبة الإثيوبية توضح أن التقييم يجب أن يتم إنجازها حتى في مستوى القاعدة ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد ليكون متوازنا وشاملا.

يمكنك تنفيذ سياسة أو استراتيجية مختلفة إذا كانت السياسة الحالية تعاني صعوبات في الإقلاع ."

بصد المساواة بين الجنسين، قال معالي مينالي إن التنمية أو النمو يمكن أن تأتي من مصادر عديدة، ولكن ينبغي أن يكون السؤال الموضوعي دائما: ما هي التنمية التي يستفيد منها جميع أفراد المجتمع؟ وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فمستوى التنمية ليس نفسه. وفي رأيها، "لا بد من إيلاء الانتباه إلى الطبقات المهمشة. إن دستور بلدي يعطي حقوقا هائلة للنساء. وهكذا، تستفيد المرأة من القانون. ولكن في الممارسة العملية، هناك مشكلة لا تزال يطرح نفسها، وهي نفس مشكلة التنفيذ ."

وترى أن المساواة بين الجنسين، تتطلب تغييرا في المواقف والمعتقدات من أجل العمل بشكل جماعي لتحسين حياة الجميع. وفيما يتعلق بالمستقبل، قالت معالي السيد مينالي إنه من الضروري أن يعكس التقييم واقع البلاد، وأن لا يعمل القائمين به من أجل مصالحهم أثناء إجرائه.

واختتمت قائلة: "يجب أن يتم تحديد الهدف بوضوح، ولا ينبغي إجراء التقييم فقط من أجل التقييم بذاته. بل يجب إجراؤه لإيجاد الحلول ووضع استراتيجيات أو سياسات مستقبلية. ويتعين علينا أن نحدد بوضوح احتياجاتنا".

"أعتقد أن التقييم مهم جدا. في بلدي، إثيوبيا، نقوم بإجراء تقييم منتصف الطريق في كل خطة استراتيجية خمسية. ومن المهم جدا أن نعرف ما يحدث على أرض الواقع. ويمكن الحصول على أفضل المعلومات على المستوى الشعبي."

وأضافت قائلة أن هناك في كثير من الأحيان فجوة بين ما هو مكتوب وبين ما يحدث في المجتمعات المحلية.

"لا بد من تذهب إلى مجتمع القاعدة. في إثيوبيا، نهتم اهتماما كبيرا بتقييم ما يكسبه السكان وخاصة الذين في القاعدة."

في نظرها، يجب أن يكون العينات تمثيلية بالنسبة للسكان وللمنطقة الجغرافية. وينبغي أن يحرص المكلفون بالتقييم على استخدام أساليب علمية صارمة إذا كان من المحتمل أن يؤدي التقييم إلى تغيير اجتماعي.

"إن هذا يسهم في صياغة وتحسين عملية تغيير السياسات، لأن التقييم مفتاح التغيير في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يكون لدى المهنيين وقت وموارد كافية. كما يجب التأكد من أن المعلومات التي تم جمعها حقيقية. من خلال هذه العملية العلمية، يمكن للمرء أن يرى كيف يتم ملاءمة السياسات مع السكان، وما هي التعديلات المطلوبة. وأخيرا،



معالي السيد باكارى واتارا
النائب في برلمان كوت ديفوار وعضو برلمان
عموم أفريقيا



"إذا كنا نريد حقا أن نتطور ونمضي
قدما في مشاريعنا، لا بد من أن يشمل
كل نشاط نقوم به عنصرا للتقييم."

وقال معالي باكارى واتارا، عضو برلمان كوت ديفوار أن التقييم إلزاميا. وشدد على أن تطوير قوانين نموذجية في مجال الصحة العمومية داخل برلمان عموم أفريقيا قد يكون حلا لمشاكل العديد من المشاريع الصحية في أفريقيا.

تحديات القارة، من المهم بالنسبة لنا أن نحدد المرجعيات، وأعني بالمرجعيات البلدان التي وضعت ونفذت بالفعل سياسات وممارسات جيدة تعمل بشكل جيد في مجالات محددة مثل الصحة، ومن ثم نتعلم من خبراتهم في تطوير سياساتنا واعتماد مناهجنا على سبيل المثال".

وهكذا يوفر برلمان عموم أفريقيا منصة تسمح للبرلمانيين بوضع استراتيجيات مشتركة لتعميمها على الدول الأعضاء. "وهذا سيسمح لنا بأن نتكلم نفس اللغة كقارة في جميع الموضوعات والمجالات ذات الصلة بالصحة. وسيؤدي ذلك إلى ظهور سياسة مشتركة في مجال الصحة العمومية داخل قارتنا. "

هذه القوانين أو الاستراتيجيات النموذجية يمكن نشرها في دولنا من قبل البرلمانات الوطنية التي تعتمدها. ويمكن أن تكون حلا لكثير من المشاكل المتعلقة بمشروع الصحة. ويمكن أن تضاف إلى ذلك القوانين حول الأمراض المعدية وتسجيل الأدوية. هذا مثال لكيفية اعتماد لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية أجنحة إقليمية ووطنية للصحة ".

ويرى أن التقييم مهم جدا في ساحل العاج، لأنه يسمح للبرلمانيين بمعرفة ما إذا كان يتم تحقيق الأهداف المنوطة بالأنشطة. "من المهم أن نقيم ونعرف ما إذا كنا نسير في الاتجاه الصحيح مع مشاريعنا أو إذا كان من الضروري إعطاء توجيهات جديدة."

وقال إنه إذا أرادت البلدان أن تمضي قدما وتكون فعالة، يجب أن يكون التقييم إلزاميا. "يجب أن نسعى إلى التقييم ونجربه لأنه واجب. إذا كان لديك هدف وكنت بصدد وضع استراتيجية لتحقيق هذا الهدف، تحتاج بين حين وآخر، إلى التوقف وتقييم ما إذا كانت استراتيجيتك جيدة بما يكفي لمساعدتك على تحقيقها. وإذا لم يفدك استراتيجيتك في الاتجاه الصحيح، يجب إجراء التعديل، أو إيجاد استراتيجية جديدة أو النظر فيما إذا كانت الأنشطة التي تم تحديدها جيدة. إن التقييم أمر حتمي يجب القيام به ".

"إذا كنا نريد حقا أن نتطور ونمضي قدما في مشاريعنا، لا بد من أن يشمل كل نشاط نقوم به عنصرا للتقييم. هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان قياس فعاليتنا."

ويرى سعادة السيد باكارى، أن دور البرلمان الأفريقي كمنظمة قارية ينطوي على أعضائه، البرلمانيين، الذين يمثلون دول القارة. "كل واحد منا لديه دور هام. ولنكون قادرين على التحدث أو التعامل مع



معالي السيدة زلكة ديالو
النانبة في برلمان جمهورية غينيا وعضو
برلمان عموم أفريقيا



"إن أحد أهدافنا الرئيسية اليوم هو تطوير
القوانين النموذجية التي تأخذ بعين الاعتبار
القضايا الحقيقية لصحة السكان في أفريقيا"

**معالي السيدة زلكة ديالو، عضو برلمان غينيا كونكري تسلط الضوء على ضرورة الدعوة إلى التقييم وتوافر البيانات الكافية من أجل
اعتماد البرلمانيين للتقييم بفعالية.**

وعلى سبيل المثال، أشارت إلى أن " إعلان أبوجا توصي بأن
تخصص ميزانيات الدول الأفريقية ما لا يقل عن 15٪ من الناتج
المحلي الإجمالي لصحة السكان. وفي كثير من الأحيان، تتجاهل غالبية
الدول هذه الالتزامات نظرا لعدم وجود مؤشرات واضحة. وبفضل
التقييم تحصل الدول على أرقام أكثر دقة وتصبح لديها دوافع لتنفيذ هذه
التوصيات "

تتناول لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في برلمان عموم
أفريقيا قضايا مناسبة للغاية بشأن مسألة الصحة. "إن أحد أهدافنا
الرئيسية هو وضع القوانين النموذجية التي تأخذ بعين الاعتبار المشاكل
الصحية الحقيقية للسكان الحقيقيين في أفريقيا. ولأداء رسالتنا بنجاح،
يجب أن نتعاون ونوحد جهودنا مع المنظمات دون الإقليمية بحيث يتم
نشر هذه القوانين النموذجية على مختلف المستويات لدعم القوانين
الوطنية حتى تصبح أكثر فعالية "

وترى أن من الضروري أن يتبادل النائب البرلماني مع كل الأشخاص
الذين انتخبوه. فالنقاش على مستوى السكان أمر مهم جدا، كما أن
التأزر مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة يساعد على نشر
رسائل هامة بشأن تعزيز الصحة. وأكدت أيضا أهمية التعاون مع
وسائل الإعلام.

إنها لا تزال مقتنعة بأن التقييم ينبغي أن تركز على النساء والأطفال
والأمراض السارية وغير السارية التي تشكل اليوم أكبر مشاكل
الصحة العمومية.

وترى السيدة ديالو، " أن للتقييم أهمية قصوى لأنه ساعد على تقديم
لمحة عامة عن القضايا المتعلقة بالسياسة الصحية في بلادنا. وقالت إن
التقييم مكن أيضا من تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لمواجهة
التحديات الصحية "

وأضافت أنها مقتنعة بأن هناك حاجة إلى الدعوة، و التوعية وحشد
التأييد لمساعدة صناع القرار في جميع المستويات على فهم التقييم كأداة
قيمة لتحديد سياسات الدول في مجال التخطيط.

إنها تصر على أن البيانات الموثوقة بها لا تنمو على الأشجار، ولذا فإنه
لا بد من تدريب وتعزيز قدرات المحققين بحيث يكونون قادرين على
قيادة فعالة لعملية الرصد و التقييم، من طور جمع البيانات حتى تقديم
التقارير.

ومن الأهمية بمكان توفير معلومات دقيقة لتصميم وتحديث وتنفيذ
السياسات الرئيسية والبرامج الصحية لدعم الرعاية الاجتماعية على
جميع المستويات، وخاصة في المناطق الريفية حيث تعاني الخدمات
الصحية من عجز حتى في البلدان النامية.

وردا على سؤال عن مستقبل التقييم في أفريقيا، أوضحت معالي السيدة
ديالو: "هناك أمل لمستقبل التقييم في أفريقيا، لأن هناك فهم أفضل
للحاجة إلى بيانات دقيقة لتمكين الحكومات من تخصيص ميزانية كافية
وجيدة التوزيع ترضي التزامات الشركاء الدوليين وتلبي الاحتياجات "



سعادة السيدة فرانسيسكا دومينغوس توماس
النايبة في برلمان موزامبيق وعضو برلمان
عموم أفريقيا



"من الضروري نشر معلومات حول دور برلمان عموم أفريقيا داخل المجتمعات المحلية."

سعادة السيدة فرانسيسكا دومينغوس عضو برلمان جمهورية موزمبيق. إنها تعتبر التعليم مهما جدا لإشراك المرأة في التنمية. ويلعب برلمان عموم أفريقيا دورا رئيسيا في تبادل أسس المقارنة من أجل المساواة بين الجنسين.

تشير سعادة دومينغوس إلى التأثير السلبي للزواج المبكر وفيروس نقص المناعة البشرية / أيضا على مشاركة المرأة في صنع القرار. فبسبب تزايد عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، هناك عدد كبير من النساء لا تهين دراستهن ويمنعن ذلك من المشاركة في التنمية.

تواجه أجنحة التنمية العديد من التحديات. "حكومة موزمبيق تريد مساعدة المرأة من خلال التمكين الاقتصادي لمساعدتهن على تحقيق حلمهن في الإنتاج الزراعي. فمعظم النساء ربات أسر. وإذا فشلنا في مساعدتهن عن طريق الدعم الاقتصادي المستدام، سنتعرض لخطر الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الأقل مازال لدينا الأمل".

في المستوى الجهوي، قالت سعادة السيدة دومينغوس أن هناك تقدما في مجال العلاقات والاستراتيجيات الدولية لدعم دور أعضاء برلمان عموم أفريقيا. لكنها لاحظت أن بعض التحديات لا تزال ماثلة لأن كثيرا من المجتمعات لا زالت تجهل برلمان عموم أفريقيا.

لذلك من الضروري نشر المعلومات عن دور البرلمانيين أعضاء برلمان عموم أفريقيا في المجتمعات، ليعرفوا مهمة البرلمان.

حققت بلادها موزامبيق تقدما كبيرا في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار.

"لقد أحرزنا تقدما حقيقيا في مجال المساواة بين الجنسين في موزامبيق. إن حوالي 38% من البرلمانيين المشاركين في أخذ القرار من النساء. نحن نقرب إلى 40% وتطلب أهداف التنمية المستدامة 50%. وهذا يعني أن موزامبيق تسير على الطريق الصحيح. هناك عديد من النساء بين الحكام والإداريين والقضاة. وهناك أيضا امرأة رئيسة للجمعية الشعبية الوطنية. وتم تحقيق تقدم حقيقي".

هذا التمثيل يدل على أن السياسات التي تدعم النساء تنفذ تدريجيا. وأوضحت أن هذا انتصار مهم جدا لأن النساء يشكلن أغلبية سكان موزامبيق. "لسوء الحظ، يتم ترك العديد من النساء على الهامش بسبب عدم وجود تعليم".

وترى أن الاستثمار في تعليم المرأة يمكن أن يكون حلا يسمح بزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار لأن كثيرا من النساء لا يزلن أميات. و قد أهمل تعليم الفتيات والعديد منهن نادرا ما يكملن المرحلة الابتدائية.



سعادة السيد أمين آل
النائب السوداني وعضو برلمان عموم أفريقيا



"إن الوضع الإقليمي للسياسات يسمح بالثقة
في مستقبل القارة."

سعادة السيد أمين آل Biely، النائب السوداني، قال إن برلمان عموم أفريقيا بمثابة الناطق بلسان البرلمانين الأفارقة. وهو مقتنع بأن المناقشات والقرارات ستؤدي إلى تقارب السياسات الحكومية بين الدول الأعضاء.

و يعتقد أن هذا التمثيل المتوازن بين الرجل والمرأة في البيئة المهنية هو مؤشر المساواة بين الجنسين في السودان.

وفيما يتعلق بالتمثيل الجهوي، يقول النائب آل Biely: " إن برلمان عموم أفريقيا يضم جميع الجنسيات والأعراق التي تشكل أفريقيا ويوفر منصة تسمح بالنقاش حول القضايا الرئيسية التي تؤثر على جميع البلدان. وبهذا يمكن من التوصل إلى الحد الأدنى من التوافق الذي من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة ويتحول إلى سياسات إقليمية ".

وقال انه واثق من أن القرارات التي اتخذت في برلمان عموم أفريقيا ستؤدي إلى التقارب بين السياسات الحكومية في مختلف دول القارة، وأنها سوف تضع أفريقيا على طريق التنمية.

انه يعتقد أن الأوضاع الإقليمية للسياسات يسمح بالثقة حول مستقبل القارة.

في وجهة نظره، لا يمكن أو لا ينبغي للحكومات أن تبادر بأي عمل في سياق سياسات محددة، دون تقييم.

السياسات والقوانين التي يقرها البرلمان تلخص وجهات نظر مختلفة في الرأي العام ويستفيد منها السكان.

رأي الأغلبية هو الذي يسود في 80٪ من الحالات. ولذلك يلح سعادته على أن يكون التقييم مفتاح تشاور النواب البرلمانين مع السكان من أجل تصويت مستنير يعكس واقع شعبهم.

وردا على سؤال حول المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، يقول فخامة آل Biely: "العدالة الاجتماعية والمساواة في السودان يكفلهما الدستور وعاداتنا وتقاليدنا. فهما مفتاح حل عدد من التحديات التي يواجهها كلا الجنسين. إننا نعرز المساواة بين الجنسين وفقا للقانون والدستور الذي يحكم البلاد ".

وقال إنه لا يوجد في السودان فرق كبير في مستوى الجنسين. "اليوم، هناك نساء أطباء ومهندسون وضباط شرطة وأكاديميون وفي كثير من الحرف والمهن الأخرى. في كافة جوانب الحياة، تسهم المرأة السودانية بفعالية في التنمية الوطنية، جنبا إلى جنب مع الرجل ".



سعادة السيد بونغاني مدلولي
النائب البرلماني من مملكة سوازيلاند وعضو
برلمان عموم أفريقيا



"نحن بحاجة إلى علاقات ممتازة بين البرلمانات والهيئات المسؤولة عن التقييمات"

رى معالي بونغاني مدلولي Mdluli، عضو برلمان سوازيلاند أن التقييم وسيلة لتحديد قيمة السياسات وجدارتها وأهميتها. فامهمة الجديدة الموكلة للبرلمان الإفريقي، والتي تتلخص في تطوير قوانين نموذجية، تتطلب تقديرات موثقة جيدا.

تحيلها إلى البرلمان الوطني. وهناك صعوبة في المناطق التي لا يوجد فيها كتلة. إن جمع معلومات من الدول الأعضاء صعبة، فلدينا فقط ترخيص لنقل المعلومات إلى الدول الأعضاء ما لم يتم تعيين شخص خصيصا لهذا الغرض. ويمكن للتقييمات الموضوعية أن تغير هذا الوضع الراهن".

ويرى سعادة السيد مدلولي Mdluli، أن المهمة الجديدة لبرلمان عموم أفريقيا، التي تتمثل في تطوير قوانين نموذجية، تتطلب تقديرات موثقة بدقة.

"إن توحيد الاتجاهات يؤدي إلى المواءمة بين القوانين المختلفة لدولنا الأعضاء. وفيما يخص القضايا المتعلقة بالصحة فاستخدام الصكوك القانونية المتطابقة إلى حد كبير يساعد على توفير علاجات موحدة المقابيس ومعترف بها لصالح السكان من أجل صحة أفضل للشعوب الأفريقية".

التقييم مهم جدا بالنسبة لنا لأننا يجب أن نبقى، نحن البرلمانيون، على علم بقضايا الصحة والمجالات ذات الصلة. وفي وجهة نظره، يجب أن تكون المعلومات متبادلة. فإذا تم إرسالها من قبل برلمان عموم أفريقيا، الذي ينتمي أعضائه إلى البرلمانات الوطنية المختلفة، يمكن نقل هذه القضايا إلى البرلمانيين في الدول الأعضاء لتوصيلها إلى مجتمعاتهم".

وقال سعادته: "يكفي توفير معلومات مدروسة بعناية شريطة تقاسمها"

ويؤكد سعادة السيد مدلولي Mdluli أيضا على أهمية تبادل المعلومات بين لجان البرلمان وأعضائه على المستوى الوطني.

وأضاف سعادته قائلا: "يمكننا أن نرى عيبا في هذا الرابط لأن المعلومات التي لدينا تأتي من البرلمان ثم نضعها تحت تصرف الدول الأعضاء ونعمل على تنفيذها المحتمل. ومع ذلك، فإن عودة المعلومات نادرة. لدينا مثال على كتلة شرق أفريقيا التي تجمع المعلومات التي



ويمكن الحصول على معلومات إضافية على العنوان التالي:

African Strategies for Health
4301 N Fairfax Drive, Suite 400,
Arlington, VA 22203
+1.703.524.6575
AS4H-Info@as4h.org
www.africanstrategies4health.org

ان الاستراتيجية الأفريقية للصحة وشريك تنفيذها Khulisa Management Services يعربان عن امتنانهما للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وبرلمان عموم أفريقيا، والمنتدى العالمي للبرلمانيين من أجل التقييم (GPES).



One Africa, One Voice

وتم تقديم هذا المنشور بفضل الدعم السخي من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تحت رقم العقد: AID-OAA-C-11-00161.

المحتويات تحت مسؤولية أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.